المدرسة اللبنانية
THE LEBANESE SCHOOL

المدرسة اللبنانية – قطر

سياسة التعلّم الرقميّ

الهدف والنطاق

تلتزم المدرسة اللبنانية في قطر بدمج التكنولوجيا بشكل فعّال ومسؤول في بيئتها التعليمية، بهدف تعزيز التعلّم، وتنمية حسّ الإبداع، وإعداد الطلاب للنجاح في العصر الرقميّ.

توضّح هذه السياسة التوجيهات الخاصة بالاستخدام الأخلاقيّ والفعّال للأدوات والموارد والمنصّات الرقمية من قبل الطلاّب والموظّفين. وتنطبق على جميع مستخدمي الموارد الرقمية داخل المدرسة، خلال الدوام الرسميّ، وفي الأنشطة اللاصفية، وفي بيئات التعلّم عبر الإنترنت.

دمج التكنولوجيا: نموذج SAMR

تعتمد المدرسة اللبنانية في قطر نموذج SAMR (الاستبدال، التحسين، التعديل، إعادة التعريف) كمرجع لدمج التكنولوجيا في التّعليم. يضمن هذا الإطار ألاّ يقتصر استخدام التكنولوجيا على تحسين عملية التعليم، بل أن يسهم أيضًا في رفع جودة تعلّم الطلاب، سواء في مستوى التحسين أو التعديل أو إعادة التعريف، يُفترض أن تساهم التكنولوجيا في خلق تجارب تعليمية أكثر تفاعلية وتشويقًا وتخصيصًا. ومن خلال دمج الأدوات الرقمية بوعي ومسؤولية، نسعى إلى تعزيز الفهم العميق، وتطوير التفكير النقديّ، ودعم التعاون بين الطلاّب، ممّا يؤدي إلى نتائج تعليمية أفضل. في ما يلي أمثلة على كل مستوى من مستويات الدمج:

- **الاستبدال** : تحلّ الأدوات الرقميّة محل الأدوات التقليدية دون تغيير في الوظيفة (مثل استخدام الكتب الرقميّة بدلاً من المطبوعة).
- **التحسين** : تضيف التكنولوجيا قيمة إضافية للتعلّم (مثل التطبيقات التعليميّة التي توفّر تغذية راجعة فورية).
- **التعديل** : تغيّر التكنولوجيا الأنشطة التعليميّة بشكل جوهري، ممّا يسمح بمهام أكثر تعقيدًا (مثل استخدام برامج تراعي طرائق التعلّم وفق أداء الطالب، ممّا يوفّر تعليمًا متمايزًا يلبّي احتياجات كلّ متعلّم).
- **إعادة التعريف** : تتيح التكنولوجيا تجارب تعليميّة جديدة بالكامل (مثل تصميم ومتابعة مشاريع تعلّم فردية أو وحدات تعلّم مبنيّة على الاستقصاء، مدعومة بأدوات وموارد رقميّة مخصّصة لاهتمامات الطالب).

الأدوات والمنصّات الرقميّة

توفّر المدرسة اللبنانية في قطر للطلاّب والموظفين إمكانية الوصول إلى مجموعة من الأدوات الرقميّة، بما في ذلك الأجهزة المقدّمة من المدرسة، والبرمجيات التعليميّة، ومنصّات التواصل. ويُقتصر استخدام هذه الموارد على الأغراض الأكاديميّة فقط.

يُطلب من طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية إحضار أجهزتهم الشخصية (حواسيب محمولة، أجهزة لوحية) التي تستوفي المواصفات المحدّدة من قبل المدرسة، بينما يستخدم طلاب الروضات والمرحلة الابتدائية أجهزة iPad تقدّمها المدرسة.

سياسة الهواتف المحمولة للطلاّب

يُمنع استخدام الهواتف المحمولة الشخصيّة خلال الدوام الرسميّ. ويتمّ الاحتفاظ بها في مكان آمن، في حين يتمّ توفير هواتف المدرسة لاستخدامها فقط في الحالات الطارئة.

الاستخدام المقبول وتوقّعات السلوك

يجبُ على جميع المستخدمين الالتزام بما يلي:

- إستخدام التواصل الرقميّ بطريقة محترمة ولائقة.
- الامتناع عن التنمّر الإلكترونيّ، أو انتهاك الخصوصيّة أو استخدام اللغة المسيئة أو مشاركة محتوى غير مناسب.
- استخدام الأجهزة والموارد المدرسيّة للأغراض التعليميّة فقط.
- الامتناع عن الوصول غير المصرّح به إلى الشبكات أو الأنظمة أو الأجهزة المدرسية.
- تجنّب الغشّ والانتحال.
- احترام حقوق الملكية الفكرية.

الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في أعمال الطلاب

مع تزايد دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليميّة، من الضروري أن يستخدمها الطلاب بطريقة أخلاقية، بحيث يتمّ تشجيع الطلاب على:

- استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول كأداة للبحث وتوليد الأفكار وتنظيم العمل، مع الوعي بحدود هذه التقنيات وانحيازاتها.
- الإقرار بأيّ محتوى أو مساعدة مقدّمة من الذكاء الاصطناعي للحفاظ على النزاهة الأكاديميّة وفق الإرشادات الآتية:
  - ✓ توثيق جميع المحتويات المنتَجة بواسطة الذكاء الاصطناعي وفق نظام.APA
  - ✓ الإشارة الصريحة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في القسم المتعلّق بمنهجية البحث.

- التفاعل النقديّ مع مخرجات الذكاء الاصطناعي من خلال التحقق من المعلومات واتخاذ قرارات مدروسة، بدلاً من الاعتماد الكامل على الأجوبة التلقائية.
- الحذر من مخاطر الخصوصيّة والأمان عند استخدام أدوات ومنصّات الذكاء الاصطناعي.

العواقب والإجراءات التأديبيّة

قد تؤدي انتهاكات هذه السياسة إلى عواقب مذكورة في سياسة السلوك المدرسيّ وسياسة النزاهة الأكاديمية. بحسب خطورة الانتهاك وتكراره، قد تشمل العواقب ما يلي:

- توثيق الحادثة السلوكيّة على منصّة المدرسة.
- توقيع الطالب على رسائل تنبيه رسميّة.
- عقد اجتماعات مع أولياء الأمور.
- مُصادرة الهاتف أو الجهاز اللوحي IPAD.
- فصل الطالب من المدرسة.

السلامة الإلكترونيّة والأمن السيبراني

- يتلقى الطلاب تعليمات حول الممارسات الآمنة عبر الإنترنت، بما في ذلك حماية المعلومات الشخصيّة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.
- تحمي المدرسة بيانات الطلاب وتلتزم بجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة. وتُستخدم منصات موثوقة، مع إعلام أولياء الأمور بسياسات جمع البيانات.
- تُعتمد آليات مراقبة مناسبة لضمان الالتزام بالسياسات.

المواطنة الرقميّة

تعزّز المدرسة اللبنانية في قطر تعليم المواطنة الرقمية، مركّزةً على السلوك المسؤول عبر الإنترنت، وآداب التفاعل الرقميّ والممارسات الرقمية الأخلاقية.

إدارة الأجهزة والموارد

- الطالب مسؤول عن سلامة الأجهزة الالكترونية التي تزوّدها المدرسة. ويجب الإبلاغ فورًا عن أي ضرر عبر البريد الإلكتروني لرئيس القسم من قبل المعلّم أو الموظف الإداري. يتمّ تقييم الأضرار لتحديد ما إذا كان ولي الأمر سيُطلب منه تغطية تكلفة الإصلاح أو الاستبدال.

- المعلّمون مسؤولون عن سلامة الأجهزة الالكترونية التي تزوّدها المدرسة. ويجب عليهم الإبلاغ عن أيّ ضرر لقسم تكنولوجيا المعلومات بغية تقييمه، وتحديد تكلفة الإصلاح أو الاستبدال، والطرف المسؤول عن الدفع وتحمُّل المسؤولية.
- تسعى المدرسة إلى ضمان المساواة في الوصول إلى الموارد الرقميّة لجميع الطلاب، بما في ذلك تقديم أجهزة إعارة أو موارد بديلة للطلاب محدودي الوصول إلى الانترنت.
- لا تُعوّض المدرسة عن فقدان أو سرقة أو تلف الأجهزة الشخصيّة، لكنها تحقّق في الحادثة وترفعها إلى الإدارة العليا.

الدعم والتدريب

- توفّر المدرسة تدريبًا مهنيًّا مستمرًا للمعلمين حول دمج التكنولوجيا في التعليم.
- يتمّ تدريب الطلاب على المهارات الرقميّة في جميع الصفوف.
- يقدّم قسم تكنولوجيا المعلومات الدعم الفنيّ للحدّ من أيّ تعطيل في العملية التعليميّة.

التقييم ومتابعة تقدّم الطلاب

يمكن للأدوات الرقميّة أن تُستخدَم كوسيلة داعمة لطرق التقييم التقليدية لمتابعة تقدّم الطلاب. وتُستخدم البيانات التي يتمّ جمعها بشكل مسؤول، بما يراعي قوانين حماية الخصوصيّة.

مشاركة الأهل

تشجّع المدرسة مشاركة الأهل في مراقبة الأنشطة الرقميّة لأبنائهم، وتقدّم التوجيهات والموارد، بما في ذلك تحديثات منتظمة ودروسًا توجيهيّة تساعد الأهل على متابعة استخدام أولادهم للتكنولوجيا. كما تنشر المدرسة إرشادات عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول حماية الأبناء عند استخدام المنصات والألعاب الرقمية.

مراجعة السياسة وتحديثها

صَدَرَتْ هذه السياسة في كانون الأول/ديسمبر 2024. ستقوم القيادة الأكاديميّة العليا بمراقبة آلية تطبيقها وفعاليّتها بشكل مستمرّ. وسيتمّ مراجعة السياسة كلّ ثلاث سنوات، وإجراء تحديثها عند الحاجة، مع الأخذ برأي مجتمع المدرسة.